EUI MIDDLE EAST DIRECTIONS

ROBERT SCHUMAN CENTRE

المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر: هل من دروس تستفيد منها ليبيا؟

فوزية زراولية

تقرير مشروع بحثي
مارس 2022
2022/07

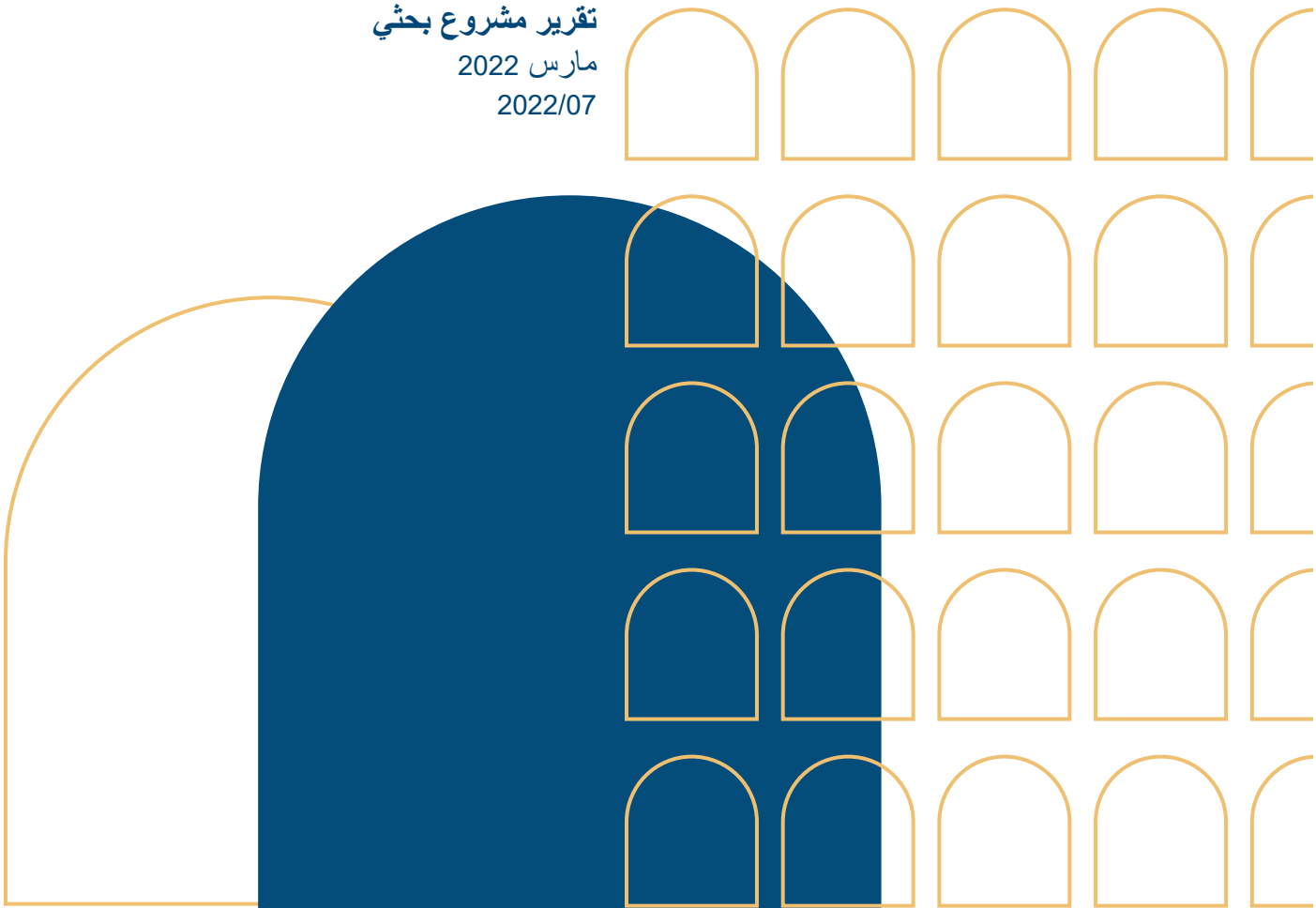

© European University Institute, 2022. All rights reserved.
Editorial matter and selection © Faouzia Zeraoulia, 2022

This work is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 (CC-BY 4.0) International license which governs the terms of access and reuse for this work. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the series and number, the year and the publisher.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Published by
European University Institute (EUI)
Via dei Roccettini 9, I-50014
San Domenico di Fiesole (FI)
Italy

Funded by
the European Union

The European Commission supports the EUI through the European Union budget.
This publication reflects the views only of the author(s), and the Commission cannot
be held responsible for any use which may be made of the information contained therein.

المصالحة الوطنية وبناء السلام في الجزائر: هل من دروس تستفيد منها ليبيا؟*

فوزية زراولية**

* تشكل هذه الورقة البحثية جزءًا من سلسلة منشورات تم إعدادها في إطار منصة حوار ليبيا من أجل السلام والاستقرار. يهدف المشروع إلى إنشاء منصة للحوار والتبادل بين القوى السياسية الرئيسية في ليبيا والباحثين الليبيين والدوليين والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي، بشأن أفكار مهمة في السياسات لمستقبل ليبيا.

** أستاذة محاضرة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر).

الفهرس

ملخص تنفيذي **3**

المقدمة **4**

1. تفسير اندلاع العنف في الجزائر **5**

1.1. المرحلة الأولى: تعليق العملية الانتخابية 5

1.2. المرحلة الثانية: التجنيد الجماعي وعسكرة المجتمع 6

1.3. المرحلة الثالثة: المجازر ضد المدنيين 7

2. التحضير لعملية السلام **8**

2.1. المحادثات التمهيدية 8

2.2. العقد الوطني: مبادرة المعارضة السياسية 8

2.3. مبادرة "قانون الرحمة" 10

2.4. التوصل إلى هدنة بين جهاز المخابرات والجيش الإسلامي للإنقاذ 10

3. قانون الوئام المدني كركيزة للمصالحة **11**

3.1. تنفيذ القانون 11

3.2. تحدي تسريح القوات الموالية للحكومة 12

4. يثاق السلم والمصالحة الوطنية: مبادرة تنازلية للمصالحة **13**

4.1. العفو 13

4.2. التعويضات 13

4.3. حالات الاختفاء الناتج عن عنف الدولة 14

4.4. سياسات النسيان برعاية الدولة 14

5. دور المجتمع المدني في عملية المصالحة **15**

5.1. نشاط المجتمع المدني خلال الحرب 15

5.2. المجتمع المدني وعملية المصالحة 16

الخاتمة **18**

المراجع **20**

ملخص تنفيذي

اختبرت الجزائر في التسعينات حربًا أهلية عنيفة ارتُكبت فيها انتهاكات واسعة. حيث واجه المدنيون عنفًا ممنهجا سواءا من طرف القوات التابعة للدولة أو الجماعات المسلحة المتطرفة. إذ أسفر تعليق المسار الانتخابي من طرف المؤسسة العسكرية في عام 1992 عن انتهاكات جسيمة في أوساط المدنيين في ظل وضع كانت فيه الجزائر تعاني من استقطاب مجتمعي عميق جدا و إفلاس اقتصادي. فقد اعتقل النظام آنذاك آلاف الإسلاميين بحجة تهم متنوعة ذات خلفيات سياسية. وانتشرت عمليات القتل خارج إطار القانون والتعذيب والخطف والاغتيال على نطاقٍ واسعٍ في بعض أجزاء البلاد منذ بداية الحرب. وفي غضون ذلك، توسّعَت حركة التمرد الإسلامي واستولت على جزءٍ كبيرٍ من البلاد. وفي عامَي 1994 و 1995، وبحسب البيانات الرسمية، أصبح ثلث البلاد تحت سيطرة حركة التمرد.[1] كل من كان ينتقد القوات التابعة للدولة أو انتهاكات الجماعات المسلحة المتطرفة كان عرضةً للعنف ، وقد شملوا القادة الدينيين والصحافيين والمعلمين والأساتذة الجامعيين والمحامين والمفكرين والسياسيين والناس العاديين.

منذ عام 1996، و تزامنا مع عسكرة المجتمع الجزائري و تنامي المجموعات المسلحة المتطرفة، اشتد العنف إلى حدٍ مقلقٍ وامتد بشكلٍ هائلٍ على صعيد المواقع الجغرافية و المجموعات المستهدَفة. من جهة ظهرت عقائد و توجهات و نزعات متطرفة جديدة، و من جهة أخرى تفاقمَ العنف الذي كانت الدولة تمارسه ضد المدنيين: و بهذا أصبح العنف مجزّأً و مشتّت إلى حدٍ كبير. وكان الذين يعيشون بشكلٍ خاص في الولايات الغربية والبلديات المحيطة بالعاصمة أكثر عرضةً لمواجهة المجازر و الهجمات الانتحارية. إذ تُشكّل عمليات القتل الجماعي و الإبادات في بن طلحة وغليزان وسيدي موسى أمثلة نموذجية عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكَبة في تلك الحقبة ضد الشرائح المجتمعية الأكثر هشاشة. وكاستجابةً لهذا العنف المتنامي ضد المدنيين، أكدت فصائل قوية في المؤسسة العسكرية على الحاجة إلى الحوار والتفاوض من أجل إنهاء دوامة العنف وحماية وحدة البلاد. وبذلك شهدنا محاولات لبناء قنوات اتصالية بين أطراف النزاع و بدأت الحكومة بالتحضير لمشروع مصالحة وطنية باستطاعته القضاء على التطرف ووضع حدٍ للحرب.

على الرغم أن معظم الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع المصالحة الوطنية في الجزائر، تربطه بشكل تلقائي بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، إلا أن هذا المشروع في الواقع قد وضعت أسسه الأولى في منتصف التسعينات تزامنا مع الاتصالات الأولى بين أطراف النزاع . فقد وظّف مصطلح "المصالحة" منذ السنوات الأولى للمسار التفاوضي للإشارة إلى الخطة الهادفة إلى إنهاء العنف وإعادة تشكيل الروابط الاجتماعية عبر الجبهات المتحاربة. وكانت هذه العملية الرامية إلى تعزيز السلام متركزة ومبنية بشكلٍ كبير على الأولويات الأمنية أي الحفاظ على وحدة البلاد، كما تم صياغة بنودها بشكل حصري من طرف النظام القائم، و بصيغة أدق الفصائل القوية في البلاد. إذ بالرغم من الدور الملحوظ الذي لعبته منظمات المجتمع المدني خلال الحرب في توثيق الانتهاكات الانسانية و تعزيز نظامٍ حقوق الانسان في البلاد اختارت الحكومة الجزائرية صياغة خطة المصالحة خلف الأبواب المغلقة من دون إشراك أطراف ثالثة. فاستُبعد بشكلٍ فعلي كل من المجتمع الدولي والمعارضة و كل الجمعيات و البنى التحتية المعنية بالشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. ولم يُنشر سوى عدد قليل من الوثائق والتقارير التي توضح المواد والمقتضيات الأساسية في اتفاق السلام الذي وضع شروط مشروع المصالحة.

على الرغم من الجدل الواسع و الانتقادات التي وجهت لعملية المصالحة الوطنية في الجزائر، لا يمكن إنكار أن هاته المبادرة الحكومية ساهمت بشكلٍ حاسمٍ في تراجُع العنف ونزع السلاح عن ما يقارب من 9000 مسلّح ضمن الجماعات المتطرفة. وعلاوةً على ذلك، خفّفت خطة إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي التي رافقت المصالحة الوطنية مستويات الاستقطاب المجتمعي الذي أدى إلى الحرب وهمّشت العقائد المتطرفة. كما نجح مسار المصالحة في احتواء دوامة العنف، فيما حمت في الوقت نفسه وحدة أراضي البلاد من الانهيار والتدخل الدولي. غير أن النظام ما بعد الحرب فشل في إرساء إطار شامل وأجندة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز العلاقات بين الأشخاص المتضررين، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد نظام حقوق الإنسان.

1 عبد النور،علي يحيى. 2007. "حالات الاختفاء القسري في الجزائر: سعيًا للحقيقة والسلام والمصالحة"، ندوة دولية، بروكسل.

المقدمة

اختبرت الجزائر حربًا أهلية عنيفة في التسعينات بين الحكومة و جماعات إسلامية مسلّحة، و التي يمكن حصرها في سبع فواعل أساسية هي: الحركة الإسلامية المسلحة، وحركة الدولة الاسلامية، والجبهة الإسلامية للجهاد المسلح، والجيش الإسلامي للإنقاذ، والجماعة الإسلامية المسلحة، وحماة الدعوة السلفية. وتجدر الإشارة أن الحرب قد تبعت مسار انفتاح سياسي اقترن بانشقاقات مجتمعية خطيرة. فكانت الحياة اليومية تشهد خلافاتٍ دورية بين المتعاطفين مع الأحزاب العلمانية والتيارات المعارضة الإسلامية، لا سيما داخل الحرم الجامعي. وتحولت المساجد آنذاك أيضًا إلى مراكز تعبئة سياسية وأماكن جدل حول سياسات دولة ما بعد الاستقلال.

في عام 1992، وبعد قيام المؤسسة العسكرية بتعليق المسار الانتخابي، اندلع العنف وتدهورت الحالة في البلاد التي دخلت في حقبة من الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان. فكان المدنيون عرضةً لشتّى أنواع العنف، من اغتيالات سياسية وعمليات قتل جماعي ومجازر وعنف جنسي وحالات اختفاء قسري ونزوح قسري.

في عام 1997، أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ عن هدنة بعد إجراء مفاوضات مطولة مع جهاز المخابرات الوطني. وكنتيجة لذلك، تراجعت مستويات العنف في البلاد. ووفقًا للسلطات الوطنية، بلغ عدد الضحايا في الحرب الأهلية 200000 ضحية، لكن لم تُنشَر أي تقارير مفصّلة لتقييم وفيات ما عرف بـ"العشرية السوداء"[2] وعواقبها. لكن بحسب تقديرات المجتمع المدني، أسفرت الحرب عن حوالى 18000 حالة اختفاء قسري نفذتها القوات التابعة للدولة،[3] و 20000 حالة اختفاء قسري نفذتها الجماعات المسلحة، من بينها 4000 حالة اختفاء من النساء.[4]

بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في عام 1999، أعلنت الرئاسة عن مشروعين تكميليين لإرساء السلام وتنفيذ المصالحة هما: قانون الوئام المدني (1999) وميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005). ورغم تراجُع العنف وعودة الحياة العادية إلى مختلف القرى المتضررة، تعرّضَ المشروعان لانتقادات لاذعة من منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، التي أكدت أن المصالحة ليست مبادرة تتألف من خطوة واحدة. بل هي بالأحرى عملية مطولة ومتعددة الخطوات تشمل تقوية التسامح المجتمعي، وتخفيف اللامساواة و التمييز المجتمعي، والدفاع عن الكرامة الإنسانية وحقوق الضحايا. وبالتالي، لا بد من مراجعة مبادرة المصالحة وتعزيزها باستمرار، بشكلٍ يرسّخ المعايير الديمقراطية والعلاقات السلمية بين الأشخاص.

تبحث هذه الورقة البحثية[5] بعمق في مبادرة المصالحة الوطنية في الجزائر عبر تسليط الضوء على التدابير الرئيسية التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة. كما أنها توضح الدروس الأساسية المستفادة من التجربة الجزائرية، و التي قد تكون مقترحات واستخلاصات ذات قيمة مضافة و يمكن استخدامها من طرف الخبراء الذين يسعون إلى تصميم عمليات المصالحة في ليبيا. لا شك في أن ديناميات العنف الخارجية والداخلية تختلف ما بين ليبا و الجزائر، ولكن يتمتع كلا البلدين بخصائص اجتماعية وثقافية مشتركة، و كلتاهما معرَّضتان لتهديدات أمنية مشابهة.

هاته الدراسة هي جزء من جهد بحثي أوسع نطاقًا يعرض عملًا ميدانيًا إثنوغرافيًا شاملًا نُفّذَ في الجزائر في عامَي 2018 و2019. و قد اعتمدنا في هاته الدراسة على ثلاثة مصادر أساسية لمعالجة الجوانب الأساسية للتحليل. والمصدر الأول هو المقابلات. فقد أجرينا أكثر من مئة مقابلة مع عائلات الضحايا وعناصر آخرين أدّوا دورًا ملحوظًا في خلال الحرب، نذكر منهم: متمردين عناصر سابقة في الجماعات المسلحة المتطرفة، وعناصر من الجيش والفرقة والشرطة والقوات التابعة للدولة وسياسيين وأكاديميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان.

2 المفهوم المستخدَم في السردية الرسمية لوصف الحرب الأهلية في التسعينيات.

3 مقابلات أجرتها المؤلفة مع ناشطين من جمعية المشعل وأعضاء سابقين في الجمعية الوطنية لعائلات ضحايا الاختفاء القسري في التسعينيات.

4 زراولية، فوزية. 2020. "ذكرى الحرب الأهلية في الجزائر: الدروس المستفادة من الماضي في ما يتعلق بالحراك الجزائري". المجلة العصرية للشرق الأوسط، 7 (1)، ص. 35.

5 هذه الوثيقة هي جزء من مشروع بحثي أُطلق في عام 2019، وتموّله مؤسسة فريتز ثيسن (Fritz Thyssen Foundation) بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط (Center for Near and Middle Eastern Studies (CNMS))، ماربورغ.

ثانيًا، اعتمدنا على تحليل الوثائق الرسمية، منها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وقانون الوئام المدني، والعقد الوطني، والبيانات الصادرة عن قادة الجماعات المسلحة. أما مصدرنا الثالث فهو الأرشيفُ الإعلامي.

ينقسم التحليل إلى خمسة أقسام. نعرض في القسم الأول الخلفيات الأساسية والعوامل التفسيرية لاندلاع العنف في الجزائر. يتناول الجزء الثاني المبادرات الأولية لإيقاف العنف وإحلال السلام سواءا من طرف الحكومة أو المعارضة السياسية. ويقدّم القسمان الثالث والرابع تحليلا مفصلا عن كل من قانون الوئام المدني و ميثاق السلم و المصالحة الوطنية. وأخيرًا، نسلط الضوء على الدور التكميلي الذي أدته المنظمات الشعبية لتعزيز المصالحة وترسيخ التسامح المجتمعي. ونختم الوثيقة ببعض الاستنتاجات والدروس المستخلصة من التجربة الجزائرية التي قد يتبين أنها مفيدة لليبيا.

1. تفسير اندلاع العنف في الجزائر

وصلت الجزائر إلى طريق سياسي مسدود في منتصف الثمانينيات، وتفجّرَ هذا الوضع بشكلٍ عنيفٍ في التسعينيات. و قد قدّم الباحثين عدة نظريات لتفسير هذا الانزلاق الخطير الذي ساد في البلاد من أهمها: الإفلاس وفشل السياسات الاقتصادية، والفساد السياسي، والسياسات الاستبدادية، والأزمة الاجتماعية.

ويمكن تقسيم الحرب إلى ثلاث مراحل رئيسية.

1.1. المرحلة الأولى: تعليق العملية الانتخابية

في 9 فبراير 1992، أعلنت المؤسسة العسكرية في الجزائر حالة طوارئ وعلّقت العملية الانتخابية، و التي استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تحقق تقدما ملحوظا و كانت على وشك تحقيق النصر في صناديق الاقتراع.[6] ولجأ كبار الضباط، لا سيما خالد نزّار، إلى تبرير ذلك القرار على أنه وسيلة لحماية مبادئ الجمهورية الجزائرية من المشروع الأوتوقراطي الخاص بالجبهة الإسلامية للإنقاذ. فقد ساد افتراضٌ يعتبر أن هذه الجبهة تعتنق عقيدةً متشددةً ونبرةً متطرفةً تَحدّتْ نظام ما بعد الاستقلال. من دون شك، أن الشخصيات الرائدة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مثل علي بلحاج، كانت قد أكدت أن الشريعة هي المصدر الوحيد للشرعية والمعرفة و تبنت خطابا نوعا ما متشددا. ومع ذلك، فقد اعتبر إيقاف العملية الانتخابية فرصةً أيضًا حتى يتمكن النظام المفروض والفصائل القوية في السلطة من احتكار موارد البلاد وإعاقة كافة أشكال الإصلاح الديمقراطي الشفاف: وهذا ما أقرّ به الأكاديميون على نطاقٍ واسعٍ ولوحظ في الأوساط العامة إلى حدٍ كبير.[7]

تَرافقَ تعليق المسار الانتخابي في الجزائر مع ارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان ضد المدنيين، ومن بينهم الناشطون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وطال ذلك حتى الأشخاص الذين أعربوا علنًا عن معارضتهم لسياسات الدولة من دون إظهار أي دعم للمعارضة الإسلامية. فاحتجزت الدولة الآلاف داخل معسكرات اعتقال في جنوب البلاد، بتُهمٍ متنوعة ذات دوافع سياسية.[8] وفي غضون ذلك، أُعدِم آخرون أو كانوا يموتون تحت التعذيب.[9]

6 بعد أعمال الشغب التي نفذها الشباب في أكتوبر 1988، أعلنت الحكومة الجزائرية عن عملية لإرساء الديمقراطية. ودخلت إلى الميدان العام بعض الأحزاب السياسية، مثل حزب الطليعة الاشتراكية، وهو حزب شيوعي كان قائمًا. كما أُنشئت عدة أحزاب جديدة، بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي حزب إسلامي فاز في الانتخابات المحلية في يونيو 1990، وفي الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي علّقها حينئذٍ تنفيذ انقلاب عسكري في يناير 1992. يُرجى الاطلاع على بو عندل، يوسف. 2005. "إصلاح النظام الانتخابي الجزائري". مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، 43 (3)، ص. 403-412.

7 مقابلات أجرتها المؤلفة مع سياسيين محليين من أبريل إلى أغسطس 2019.

8 اللجنة الجزائرية للمناضلين الأحرار من أجل الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. 1996. ورقة بيضاء حول القمع في الجزائر (1991-1995). سويسرا: الهقار. وفقًا للناشط في مجال حقوق الإنسان علي يحيى عبد النور، كان 17000 جزائري مسجونًا في المعسكرات الجنوبية.

9 فيما أقرت السلطات باختفاء 7000، تشير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى أن العدد التقديري لضحايا الاختفاء القسري وصل بين عامَي 1992 و 1997 إلى 18000 شخص.

1.2. المرحلة الثانية: التجنيد الجماعي وعسكرة المجتمع

بعد إيقاف العملية الانتخابية، شهدت الجزائر نموًا في الجماعات المسلحة الإسلامية وعسكرة للمجتمع. فقد وفّر توسُّع الانتهاكات الانسانية أرضًا خصبة سمحت للجماعات المسلحة الإسلامية بتجنيد الشباب وإضفاء طابع التشدد على قطاع واسع من الشعب الجزائري و خاصة في المناطق المحيطية.[10] وبالفعل، فتحَ التدخل العسكري مجالًا للمتشددين داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذين رأوا العنف كبديل وحيد لتحقيق أهدافهم السياسية ولإنشاء دولة إسلامية. واستهدفت الحركات المسلحة مؤسسات الدولة وموظفيها وحتى الأشخاص الذين عارضوا استخدام العنف فقط من دون التورط مع القوات النظامية.[11]

منذ نهاية عام 1993، ظهرت قوات جديدة موالية للحكومة للعلن من أجل محاربة الحركات المسلحة. وعلى عكس القوات الموالية للحكومة التي عيّنت نفسها بنفسها وتمتعت بالاستقلالية في مناطق النزاع، كانت تلك القوات التابعة للحكومة في الجزائر مركزية إلى حدٍ كبيرٍ وخاضعة تمامًا لسيطرة الدولة. قدمت العديد من التفسيرات و المبررات لتفسير ظهور هاته القوات شبه نظامية، من ضمنها: الغياب التام للأمن، توفير الحماية، والتجنيد الإجباري، والمظالم الشخصية، والبحث عن السلطة و الاغتناء، والفقر.

مع ذلك، ثمة إجماع على أن الدولة كان لها الدور الكبير في زيادة ظاهرة العسكرة المجتمعية. فقد اعتبرت هاته القوات سبيلا حكوميا لتقوية سواعد الدولة ضد المتمردين، و بهذا بذل النظام العسكري آنذاك مجهودات ملحوظة من أجل زيادة مستويات التجنيد. فبثّ النظام إعلاناتٍ على وسائل الإعلام الرسمية تدعو الناس إلى مساعدة الحكومة والمحاربة إلى جانب القوات التابعة للدولة. وعلاوةً على ذلك، في المناطق الريفية حيث كان المواطنون أكثر عرضةً للعنف، أُجبر الناس على الانضمام إلى هذه القوات.

كانت القوات الموالية للحكومة في الجزائر منقسمة إلى مجموعتين هما: الوطنيون أو المقاومون (المعروفون بالباتريوت) والحرس البلدي. فظهر الوطنيون أو ما كان يُدعى قوات الدفاع الذاتي في عام 1993. وقُدّر عدد عناصرهم رسميًا بحوالى 170000.[12] ويُزعم أن المجموعات الأولى ظهرت في قرى تيزي وزو الجبلية، حيث اعتاد المتمردون على الذهاب لجمع الغذاء والمال. عندها طلب السكان من النظام الحصول على أسلحة لحماية أنفسهم وممتلكاتهم من المتمردين. تجدر الغشارة أن قوات الدفاع الذاتي ليست قوات مستقلة بذاتها، و لا يحق لها التصرف بحرية، بل كانت تابعة لوزارة الدفاع ويعملون بشكلٍ وطيدٍ مع القطاع العملياتي. كما أنهم كانوا مرتبطين بشكل كبير بانتمائهم الجغرافي، إذ استقروا في نفس القرى و المداشر التي نشؤوا فيها من أجل حماية ممتلكاتهم الخاصة و عائلاتهم.

أما القسم الثاني من القوات غير النظامية الموالية للحكومة فكان الحرس البلدي و التابع لوزارة الداخلية. الحرس البلدي عبارة عن قوات شبه نظامية تتقاضى الرواتب بشكلٍ منتظمٍ، وتعمل عن كثب مع فرق الدرك الوطني والشرطة. ولقد وفر برنامج الحرس البلدي الفرصة المناسبة للقطاعات الشبانية التي كانت تعاني من الإفلاس الاقتصادي و الاجتماعي، و تسعى لتحسين وضعها العائلي. مع ذلك، لا يمكن الجزم و لا التعميم أنّ السبب الأساسي من وراء انضمام الشباب لهاته القوات هو الطمع و الرغبة في تحقيق الثراء.[13] تشكلت الفرق الأولى من الحرس البلدي في

10 كانت البيانات الإحصائية المنشورة حول الناشطين الذين انضموا إلى المجموعات المسلحة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ نادرة؛ وقدّر الأشخاص الذين سُئلوا عن ذلك أن نصف هؤلاء الناشطين تقريبًا اختاروا الانضمام إلى حركة التمرد. وسمحت معسكرات الاعتقال لناشطي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتنظيم أنفسهم والتنسيق لتنفيذ الأعمال لاحقًا ضمن مجموعات مسلحة. حتى أن الأشخاص الذين أدانوا استخدام العنف أصبحوا مقتنعين به وحملوا السلاح.

11 ابتداءً من عام 1993، وردًا على سياسات الدولة، أطلقت المجموعات المسلحة حملةً ضد كافة ممثلي الدولة، ومن بينهم عناصر الجيش والمفكرون والصحافيون والشرطة والموظفون الحكوميون. واستولت هذه المجموعات على عدة بلدات، بما فيها أطراف العاصمة، وشرعت في حربٍ حضريةٍ لعزل الدولة عن المجتمع.

12 مقابلات أجرتها المؤلفة مع أشخاص لم يُفصَح عن هويتهم.

13 مقابلات أجرتها المؤلفة مع أفراد مختلفين من الحرس البلدي والوطنيين.

وقتٍ مبكرٍ من عام 1994، وقد تم توزيعها في المدن والقرى المهجورة حيث أوكلت إليها مهام القيام بدوريات لحماية مؤسسات الدولة، و المسؤولين السياسيين، و القتال إلى جانب الجيش في القرى الجبلية. وغالبا ما كانت مستقرة في المدارس المدمرة والمباني الفارغة التابعة للدولة، لتوفر الحماية في عدة مناطق محيطية .

1.3. المرحلة الثالثة: المجازر ضد المدنيين

بعد عام 1996، ازدادت الحرب تعقيدًا ووحشيةً. فأصبحت مجزأة ومتعددة الأقطاب ولم تعُد الولاءات واضحة الحدود. هناك عاملان يفسّران سبب حدوث هذا التغيير. أولًا، سبّب ظهور القوات الموالية للحكومة سواءا قوات الدفاع الذاتي أو الحرس البلدي حدوث تجزئة عميقة ضمن التجمعات التحتية. حيث تضررت البنى التضامنية الاجتماعية المحلية بشكل كبير، بما فيها الأنماط التضامنية القائمة على صلة الفرابة مثل: الأعراش و العائلة الكبيرة. وكنتيجة لذلك، تضرّر النسيج الاجتماعي والتسلسل الهرمي المجتمعي التقليدي الذي كان ينظّم التضامن الاجتماعي بين المجتمعات و الأفراد. فكان من الممكن أن نجد ولاءات مختلفة و متعارضة في نفس العائلة بين المؤيدين للنظام العسكري و المتعاطفين مع الحركات الاسلامية المسلحة. أما العامل الثاني، فكان ظهور العقائد المتطرفة ضمن كلا الأطراف المتحاربة. فمن جهة، ظهرت جماعات إسلامية مسلحة جديدة كانت تعتبر المجتمع ككل "كافرًا" وتسعى إلى إنشاء نظام مجتمعي جديد. ومن جهة أخرى، تبنت جماعات قوية داخل السلطة الحاكمة خطابًا أكثر تشددًا كان يشيطن كافة الرموز الدينية وأعداء النظام، مما أدى إلى قيام حملة عنف واسعة النطاق ضد المدنيين.

في عامَي 1996 و 1997، شهدت الجزائر حدوث مجازر في ولايات مختلفة، لا سيما في المدن المحيطة بالعاصمة وفي الجزء الغربي من البلاد. فذُبح آلاف المدنيين، من بينهم الأطفال.[14] ويزعم الخطاب الرسمي أن تلك المجازر كانت ردًا على إعلان الرئيس اليمين زروال عن استئناف العملية الانتخابية في عام 1995.[15] فأعلنت الجماعات المسلحة في بلاغات منشورة أن تلك الانتخابات ليست شرعية، و حاولت منع الناس من المشاركة في الاقتراع. في المقابل، ظهرت فرضية "الحرب القذرة" بين الأكاديميين واللاجئين في المنفى.[16] على سبيل المثال، اتُّهمت شخصيات بارزة في النظام العسكري آنذاك بالتواطؤ مع الجماعات المسلحة المتطرفة، و خاصة بعد أن تعرّضَ مئات الرجال والنساء والأطفال للذبح في ليلة واحدة على مسافة قصيرة من إحدى ثكنات الجيش. حتى أن قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ أقرّت أنّ المجازر كانت تشكل استراتيجية قادتها الدولة لتشويه سمعة المعارضة الإسلامية.

14 يُرجى الاطلاع على كاليفاس، ستاثيس ن. 1999. "أهو الجور وانعدام الإحساس؟ منطق المجازر في الجزائر". مجلة العقلانية والمجتمع، 11 (3)، ص. 243-285؛ موندي، جاكوب. 2015. الجغرافيا التصورية للعنف الجزائري. كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد. وأيضًا يوس، نصرالله وملاح، سليمة. 2012. من قتل بن طلحة: الجزائر، وقائع مجزرة معلنة. باريس: دار نشر لا ديكوفيرت.

15 في محاولة لكسب الشرعية على الساحة الوطنية وأيضًا الدولية، أعلن الحكم العسكري في عهد الرئيس اليمين زروال عن تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995. إلا أنه أكد أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تشكل أبدًا جزءًا من العملية الانتخابية. يُرجى الاطلاع على: لوسيور، جيمس د. 2010. بين الإرهاب والديمقراطية: الجزائر 1989. لندن: دار زيد للكتب، ص. 65-69.

16 سويدية، حبيب. 2001. الحرب القذرة: شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري. باريس: دار نشر لا ديكوفيرت؛ وبجاوي، يوسف؛ وعروة، عباس؛ وآيت العربي، مزيان. 1999. تحقيق في المجازر الجزائرية. سويسرا: الهقار.

2. التحضير لعملية السلام

شهدت الجزائر عدة محاولات لإجراء حوار ومفاوضات في التسعينيات. وأُطلقت مبادرات من مختلف الأطراف، سواءا من طرف ممثلي النظام العسكري أو المعارضة السياسية والمجتمع المدني، منها: المحادثات التمهيدية في عام 1994؛ والعقد الوطني؛ وقانون الرحمة؛ وهدنة عام 1997.

2.1. المحادثات التمهيدية

في عام 1994، بدأت الاتصالات الأولى بين جهاز المخابرات الجزائري والجيش الإسلامي للإنقاذ من أجل مناقشة احتمال إجراء مفاوضات سلمية. وأجرى هذه الاتصالات قادة جيش في الناحية الإقليمية الشرقية وناشطون سياسيون كانوا يتمتعون بعلاقات وثيقة مع قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ مزراق مدني.[17] وقد شجعت ثلاثة عوامل جهاز الدولة على التفاوض مع الطرف الإسلامي وهي: سيطرة الجماعات المسلحة على أجزاء كبيرة من البلاد؛ وفشَل الدولة في توفير الأمن للمواطنين؛ تفاقم الأزمة الاقتصادية و حاجة النظام السياسي إلى الدعم الدولي.[18]

رفضَ الجيش الإسلامي للإنقاذ التفاوض خارج إطار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وطلب إطلاق سراح قيادة الجبهة: عباسي مدني وعلي بلحاج. فأُطلق سراحهما قبل البدء بالحوار؛ إلا أن المحادثات التمهيدية أُوقِفت في مرحلتها الأولى. فقد فشلا الوسيطان موسى عيساني[19] وبشير مشري[20]، اللذان كان الجيش الإسلامي للإنقاذ وجهاز المخابرات يثقان بهما، في تحقيق التوافق بين الطرفين المتنازعين، ورفضت جميع الأطراف المتنازعة القيام بتنازلات، وفضّلت معالجة مسألة المفاوضات من مقاربة صفرية بحتة. حيث رفض النظام العسكري إعادة تأهيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة دمجها في الحياة السياسية. وفي المقابل، واصل كل من عباسي وبلحاج مطالبتهما بعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى المشهد السياسي وتطبيق الشريعة الإسلامية.

2.2. العقد الوطني: مبادرة المعارضة السياسية

قبل تعليق المسار الانتخابي، بذلت المعارضة السياسية جهودًا حثيثة لتفادي العنف من خلال تشجيع الحوار بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ وممثلي الحكومة.[21] وأكدت الأحزاب السياسية آنذاك في الجزائر على أن الحوار هو السبيل الوحيد لحل الأزمة السياسية. وفي عام 1994، مع تصعيد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، اقترحت المعارضة السياسية مبادرة جديدة لمناقشة الوضع السياسي وإيجاد حل للمأزق الأمني. وبناءً على الجهود الملحوظة التي بذلها عبد الحميد مهري،[22] اجتمع كل من ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، وجبهة التحرير الوطني، وجبهة القوى الاشتراكية، وأحزاب أخرى. و بعد عدة اجتماعات، اتفقوا على إنشاء منصة مشتركة لمناقشة حل للأزمة السياسية في الجزائر.[23]

نتج عن هذه الاجتماعات ما عرف بـ"العقد الوطني"، والذي وُقّع في سانت إيجيديو في روما في 13 يناير 1995.[24] شكّلت هذه المبادرة المستقلة محاولةً لإيجاد تسوية من خلال تطوير جدول أعمال وطني بمشاركة كافة الأحزاب السياسية وبصرف النظر عن الاختلافات الإيديولوجية القائمة فيما بينهم. ميّز العقد الوطني بين المبادئ الأساسية المطلوبة لتحقيق شكلٍ دائمٍ من السلام، والشروط المسبقة المطلوبة لإنجاح المفاوضات.

17 مقابلات أجرتها المؤلفة مع ضباط في الجيش، 2019، الجزائر.

18 مقابلات أجرتها المؤلفة مع ضباط في الجيش، 2019، الجزائر.

19 موسى عيساني هو ضابط سابق شارك في حرب الاستقلال.

20 كان بشير مشري أحد محامي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

21 كانت جبهة القوى الاشتراكية وحركة مجتمع السلم من بين الأحزاب الرئيسية التي رفضت استخدام العنف.

22 عبد الحميد مهري هو ناشط سياسي ومجاهد من حقبة الاستقلال.

23 مقابلات أجرتها المؤلفة مع عناصر سابقين من جبهة التحرير الوطني، 2019، الجزائر.

24 لم تؤدِّ جماعة سانت إيجيديو أي دور في وضع إطار العقد الوطني. وقد استضافت الحدث فحسب.

أولًا، أكد العقد على المبادئ الآتية:

- الالتزام الكامل بمبادئ الديمقراطية وانتقال السلطة بشكلٍ سلميٍ، ورفض كافة أشكال العنف.
- إدانة الدكتاتورية، بصرف النظر عن شكلها وطبيعتها.
- ضمان الحريات الأساسية والفردية والجماعية والحقوق الأساسية لكافة الجزائريين بغضّ النظر عن العرق والجنس والدين واللغة.
- احترام حقوق الإنسان وتعزيزها حسبما يرد في الاتفاقيات الدولية.
- التعددية الحزبية و التناوب على السلطة.
- أولوية سيادة القانون.
- عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية.
- احترام الشرعية الشعبية والمؤسسات المنتخَبة.
- حرية المعتقدات الدينية واحترامها.
- الالتزام باحترام مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

ثانيًا، أقرّ المشاركون أن المفاوضات يجب أن تسبقها مجموعة من التدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، ما من شأنه أن يسهّل الحوار:

- إطلاق سراح الناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكافة المحتجزين بسببهم رأيهم السياسي.
- التحضير للعملية الانتخابية التي يجب أن تقوم على الشفافية وحرية التعبير. ويحقّ لكافة الأحزاب أن تشارك فيها، ومن بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- إيقاف سياسات التعذيب التي تبناها النظام العسكري.
- إدانة استخدام العنف والاعتداءات ضد المدنيين ومؤسسات الدولة والأصول العامة، سواء داخل البلاد أو خارجها.
- إنشاء هيئة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ارتكبتها مختلف الجهات.

استنكر النظام العسكري بشدة هذه المبادرة السياسية، ورفض إجراء أي حوار إذا لم يكن تحت إشرافه الخاص. وأطلقت الحكومة حملة دعائية ضد عبد الحميد مهري في محاولة لإبعاد كافة الجهود المنسقة خارج إطار النظام العسكري و تهميشها.[25] وبالفعل، شوّه النظام صورة مبادرة العقد الوطني ووُصف كافة المشاركين بالخونة الذين سعوا إلى تدمير الوحدة الوطنية وتدويل الأزمة السياسية. ومباشرة بعد الإعلان عن العقد الوطني، نظّم زبائن النظام ومناصروه عدة مظاهرات في أرجاء البلاد تحت شعار "جيش... شعب... معاك يا زروال". وقامت الحكومة بتمويل هذه المظاهرات ودعمها إلى حدٍ كبير. ووصف السياسيون هذه الحملة المضادة كاستراتيجية تهدف إلى تجزئة المعارضة وإقصائها من عملية التفاوض.

25 اتضحت هذه الحملة حين مارست الجماعات القوية في السلطة مزيدًا من الضغط على فصائل جبهة التحرير الوطني لاستبدال عبد الحميد مهري كرئيسٍ للحزب بشخصٍ آخر. كما أن مهري حُرم من كافة الامتيازات الممنوحة لمجاهدي حقبة الاستقلال. وتم تجاهُل كافة الشكاوى التي قدّمها سواء للرئاسة أو للسلطات المحلية ورفضها. لكن مهري ظل يدافع عن الحوار كسبيل وحيد لتحقيق السلام، وهو رأيٌ شرحه بوضوح في الرسالة التي وجهها إلى الرئيس زروال في 13 سبتمبر 1997.

2.3. مبادرة "قانون الرحمة"

بعد منصة سانت إيجيديو، أعلن الرئيس زروال عن "قانون الرحمة" في 25 فبراير 1995. وكان القانون موجهًا إلى الجماعات المسلحة المتطرفة. فوفقًا للسلطات الوطنية، ارتكب المتمردون خطأً؛ لكن الدولة ستسامحهم وتقدّم لهم الرحمة.

كان المشروع الرئاسي يتضمن ثلاثة محاور مهمة هي:[26]

- الوعد بتخفيف الأحكام بشكلٍ محدودٍ للمتمردين الذين ألقوا سلاحهم وتورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان.
- إعادة دمج المتمردين الذين ألقوا سلاحهم ولم يرتكبوا أي جرائم في المجتمع.
- قيام الدولة بتوفير الحماية لكل الذين أعلنوا انسحابهم من الجماعات المسلحة و التحقوا بعائلاتهم، و لكنهم لا يحسون بالأمان و يخافون انتقام الحركات المسلحة المتطرفة.

أفاد رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى بأن مبادرة الرئيس السابق زروال أدت إلى عودة حوالى 4000 مقاتل لبيوتهم وعائلاتهم.[27] لكن، بناءا على المقابلات، يمكن القول أنّ المشروع فشل في تحقيق هدفَيه الأساسيين المتمثلَين في إلقاء السلاح وعودة المقاتلين لحياتهم الطبيعية وتخفيف مستويات العنف.

هناك العديد من العوامل تفسر فشل هذا المشروع الحكومي الذي يستهدف وقف العنف. أولًا، كان النظام آنذاك يفتقر إلى البنية التحتية القانونية المطلوبة لتنفيذ قانون الرحمة. وكانت المؤسسات القضائية خاضعة لسيطرة الحكومة العسكرية وتنقصها الشفافية والمحاسبة المطلوبتان من أجل الإشراف على مبادرة مماثلة. وإضافة إلى ذلك، أدانت قيادة الجيش الإسلامي للإنقاذ المشروع، واعتبرته مبادرة مهينة لأنه لم يعالج الجرائم التي ارتكبتها الدولة ضد المدنيين والمتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. كما أنه حسبها كان مبنيًا على مصالح الحكام العسكريين في الجزائر وتجاهلَ مطالب الجيش الاسلامي للانقاذ: فلم ترِد فيه أي إشارة إلى الإعفاء عن السجناء السياسيين، ومناقشة حالات الاختفاء القسري التي قادتها الدولة، ناهيك عن عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الساحة السياسية. في حين، رفضت الجماعات المسلحة الأكثر تشددًا مثل الجماعة الإسلامية المسلحة إجراء أي مفاوضات مع الدولة، وأعلنت أن الحل الوحيد هو إسقاط نظام الحكم العسكري و إنشاء الخلافة الإسلامية.

لم يقتصر الأمر على الحركات المسلحة، بل أن فصائل داخل النظام الحاكم و الجيش امتعضت من مشروع زروال. وساد انقسامٌ عميقٌ وخلافاتٌ بين مختلف الفصائل القوية حول ماهية العنف وكيفية تحقيق السلام. فرفض "المستأصلون"[28] من الحكومة التفاوض مع المجموعات المسلحة وأكدوا أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وإنهاء العنف في الجزائر هو استئصال التهديد الإسلامي عبر الأعمال العسكرية. وبرزت هذه الخلافات الداخلية في التناقضات التي وُثّقت عند تنفيذ قانون الرحمة. ففيما دعا الرئيس إلى تنفيذ عقوبات محدودة على المسلحين الاسلاميين الذين تنازلوا عن أسلحتهم و ارتكبوا جرائم ضد المدنيين، أشارت المثابلات أن العديد منهم قد تم الحكم عليه بالسجن لسنوات طويلة أو تم قتلهم من طرف الاستئصاليين.[29]

2.4. التوصل إلى هدنة بين جهاز المخابرات والجيش الإسلامي للإنقاذ

في عام 1996، استأنف جهاز المخابرات المفاوضات مع مزراق مدني من دون إشراك الأحزاب السياسية. وفي ذلك الوقت، كان كلٌ من الطرفين، سواء الجيش أو الجيش الإسلامي للإنقاذ، يدرك أن الفوز في الحرب بعيد المنال و شبه مستحيل. لقد كان النظام العسكري مدركا أنّ إدراج المعارضة السياسية في المفاوضات قد يتعارض مع الأهداف التي يسعى إليها و خاصة أنها كانت تطالب بحق الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المشاركة في الانتخابات المستقبلية. كما أنها أرادت معاقبة مرتكبي الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان ضد المدنيين، الأمر الذي عارضه النظام بشدة.

26 يُرجى الاطلاع على المرسوم الرئاسي رقم 95-10 الذي نُشر في 25 فبراير 1995.

27 ملال، نادية. 2005. "لا يتعلق الأمر بفتح الجروح". ليبيرتي، 10 سبتمبر 2005.

28 "الاستئصاليون"، هو مصطلح يُستخدَم عادةً لوصف الفصائل التي كانت ترفض التفاوض مع المجموعات المسلحة.

29 مقابلات أجرتها المؤلفة مع أشخاص لم يُفصَح عن هويتهم.

كان الجيش الإسلامي للإنقاذ يشكل حينئذٍ الجماعة المسلحة الأكبر والأكثر تماسكًا في البلاد. وكان معظم أفراده من المتعاطفين و مناصري الجبهة الإسلامية للإنقاذ وناشطين فيها قبل الانقلاب العسكري؛ لذلك، تمتع الجيش الإسلامي للإنقاذ بدعمٍ قويٍ في السنوات الأولى من الحرب في عدة مناطق، ولهذا اعتبر التفاوض مع قيادة الجيش الإسلامي للانقاذ من وجهة النظر الأمنية مهما جدا. هناك ثلاثة عوامل أساسية دفعت بمدني مزراق إلى طاولة المفاوضات. السبب الأول هو إنهاك قوة الجيش الإسلامي للإنقاذ بفعل الاعتداءات المتتالية التي نفذتها الجماعات المسلحة المنافسة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة. أما العامل الثاني، هو تنامي قوات الدفاع الذاتي و الحرس البلدي، و التي لعبت دورا محوريا في تغيير التوازن العسكري لصالح الحكومة.[30] أخيرا، فقدَ الجيش الإسلامي للإنقاذ شرعيته الاجتماعية بعد منتصف التسعينات في عدة أجزاء من البلاد، بسبب تزايُد الانتهاكات و الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، و الذي انعكس سلبا على قدرة المدني مزراق على تأمين الطعام والدعم اللوجستي لقواته.

تولى مدني والفريق اسماعيل العماري رئيس دائرة الاستعلام والأمن، قيادة المفاوضات: وكان العماري يتمتع بالشرعية ضمن الفصائل القوية في النظام. وقد أفرزت هاته المفاوضات عن اتفاق بوقف القتال، حيث أعلن مدني عن هدنة في 1 أكتوبر 1997.[31] بقيت مضمون و بنود سرية و لم يتم الافصاح عنها أو مناقشتها علنًا، ما عدا شريط مصور قصير بثته القنوات التابعة للدولة، و الذي يُظهر الاجتماع بين مدني والعماري. بالرغم من أن هذا الاتفاق لم يضع حدّا نهائيا للعنف، إلا أنه شكل الخطوة الأولى في عملية عزل كافة الجهات المتشددة التي ترفض الحوار بين الأطراف المتنازعة، وساهم في تخفيف مستويات العنف.

3. قانون الوئام المدني كركيزة للمصالحة

في عام 1999، مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أعلن النظام السياسي في الجزائر عن عفو عام محدود لستة أشهر بموجب ما كان يُعرَف بـ"قانون الوئام المدني".[32] و قد تم المصادقة على هذا القانون، الذي قُدِّم كخطوة تكميلية للهدنة، بموجب استفتاء وطني أُجري في سبتمبر 1999. فقد رفض النظام السياسي كافة أشكال التدخل الخارجي، وأعلن أنّ الحرب الأهلية تشكل شأنًا داخليًا يتطلب حلًا سلميًا يصيغه الجزائريون. تم صياغة قانون الوئام المدني بشكل حصري من طرف النظام، و بشكل أدق الفصائل و الأطراف التي رعت المفاوضات مع الجيش الإسلامي للإنقاذ: أي جهاز المخابرات. وفي 1 يونيو 1999، نشر مدني رسالةً تُعلن دعمه الكامل للمشروع الرئاسي.

3.1. تنفيذ القانون

رعت مؤسسات الدولة تطبيق قانون الوئام المدني من دون إشراك أطراف ثالثة مثل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وفقًا لهذا القانون، تلتزم الدولة بمنح عفو شامل لكل المقاتلين الذين وافقوا على إلقاء السلاح و تسليمه للسلطات الوطنية و التخلي عن القتال قبل 13 يناير من عام 2000. وأكد النظام السياسي أن العقاب و محاكمة هؤلاء الأشخاص لا تسمح بتحقيق السلم، بل قد يُعتبَر و ينظر له على أنه استمرارًا للحرب بوسائل قضائية. لذلك، شكّل العفو العام ضرورةً لإيقاف العنف وبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة.

بناءا على تعليمات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أُسست في أنحاء البلاد لجان العفو العام والتي تتولى تنفيذ قانون الوئام المدني.[33] حيث اسندت لها مهاما عدة من ضمنها: مراقبة برامج نزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين الذين سلموا سلاحهم للسلطات الرسمية، وإصدار شهادات العفو العام. وإلى جانب ذلك، شكّلت الرئاسة الهيئة الوطنية للعفو العام التي ترأّسها الرئيس السابق أحمد بن بلّة، بهدف معالجة اهتمامات و مطالب المقاتلين الذين قرروا التخلي عن القتال.

30 بيانات مختلفة أدلى بها مزراق مدني ومتمردون ألقوا السلاح كانوا سابقا في الجيش الاسلامي للانقاذ.

31 بعث مدني رسالة رسمية إلى السلطات الوطنية، وقد نُشرت لاحقًا في وسائل الإعلام والصحف الوطنية.

32 المرسوم الرئاسي رقم 08-99 الذي نُشر في 13 يونيو 1999.

33 تتألف كل لجنة من وكيل الجمهورية كرئيس، ومن ضباط في الجيش وضباط في الفرق ورئيس القطاع العملياتي في كل ولاية.

استثنى القانون المسلحين الذين أُدينوا بارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، مثل عمليات القتل الجماعي والمجازر، من العفو العام. لكن من الناحية العملية، كان العفو جماعيًا وغير مشروط.[34] فنادرًا ما تم التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة فقد منح العفو بشكل جماعي. ففي عام 2000، ألقى 6300 مسلح من الجيش الاسلامي للانقاذ أسلحتهم وعادوا إلى عائلاتهم و اندمجوا في المجتمع. حيث نال هؤلاء عفوا شاملا و إعفاءا من كل أشكال العقاب .[35]

أدى قانون الوئام المدني إلى تراجُع مستويات العنف في الجزائر، لكن استمرت المواجهات بين قوات الدولة والجماعات المسلحة التي رفضت الحوار، من ضمنهم الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الإسلامية المسلحة. وبين 13 يناير و 12 يوليو من عام 2000، استهدفت الجماعات المسلحة الرافضة للحوار حوالى 1800 ضحية. كما أفاد علي يحيى عبد النور أن عدد القتلى السنوي بسبب الأعمال الإرهابية منذ 13 يناير من عام 2000 كان يتراوح ما بين 850 و 1250 ضحية.[36]

3.2. تحدي تسريح القوات الموالية للحكومة

شكّل نزع سلاح القوات الموالية للحكومة من الحرس البلدي و قوات الدفاع الذاتي أحد التحديات الرئيسية التي واجهت نظام بوتفليقة بعد الحرب، والتي ما زالت تشكّل مشكلةً أساسية للنظام الحالي. وقد ساهمت سياسات بوتفليقة في توظيف ذاكرة الحرب الأهلية لأغراض سياسية في جعل نزع السلاح عن هاته القوات من أكثر المشاكل المعقدة التي تواجه نظام مابعد الحرب. إذ لم يكتف الرئيس برسم سياسات من أجل غلق ملف الماضي و لكن سعى لتحويل السردية الذاكرتية للحرب الأهلية خلال التسعينات إلى أهم المحاور و الآليات المستخدمة لشرعنة تواجده في السلطة. وفي هذا الإطار، حرص الرئيس بوتفليقة على استبعاد سرديات القوات الموالية للحكومة من التقارير الرسمية و تهميش ذاكرتهم بشكل ممنهج و منظم، و في حالات أخرى حاول من خلال الآلة الإعلامية المجندة لخدمة النظام تحريف قصصهم لكسب المناصرين وتهميش الفصائل المنافسة له داخل مركز السلطة.

بينما ضمن قانون الوئام المدني إعادة دمج المقاتلين من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية، لم يذكر نفس القانون سبل إدماج الحرس البلدي و قوات الدفاع الذاتي وضمان حقوقهم الاجتماعية و الاقتصادية. فقط تم الإشارة بعدم إمكانية محاكمة أو المتابعة القضائية لهاته القوات و إعفائها من المحاسبة، تحت حجة أن جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة اثناء الحرب ضد المدنيين هي نتيجة حتمية لحالة الفوضى السائدة آنذاك. لكن يُزعَم أن الرئاسة أمرت بحلّ هذه القوات في عام 2002 من دون صياغة برامج مفصلة تشرح خطوات نزع السلاح وإعادة دمجها في الحياة المدنية. كما أن هذا القرار، والذي أُصدر من دون التشاور مع قادة الجيش الإقليميين، أهمل المطالب الاقتصادية والاجتماعية لهاته القوات.[37]

سبب قرار 2002 انقساما عميقا داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي حال دون تطبيقه على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، أشار ضباطٌ في الجيش إلى أن قرار نزع سلاح هذه القوات من دون صياغة خطة شاملة لضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية قد اثار استياءً شديدًا الأمر الذي رفع من تخوفهم من احتمال مواجهة حالة عصيان و بشكلٍ خاصٍ في الولايات الغربية: حيث أن ما يقارب 194000 عنصر من الحرس البلدي، والذين تم تجنيدهم سواء شكلٍ قسريٍ أو طوعيٍ خلال الحرب، كانوا مهددين بفقدان وظائفهم.

34 زراولية، فوزية. 2021. "المصالحة الوطنية في الجزائر من نهجٍ تصاعديٍ: تحليل روايات الضحايا"، مجلة دراسات أفريقيا الشمالية.

35 تم توثيق حالات قليلة من محاكمات المتمردين المسرحين. لكنّ شروط المقاضاة وظروفها ليست معلَنة بعد. حتى أن الوصول إلى ملفاتهم القضائية ممنوع. كذلك، لم تَجر أبدًا محاسبة المقاتلين الذين نُزعت أسلحتهم على الأصول والأموال التي أحضروها من المعسكرات، والتي استُخدمت لاحقًا لفتح مشاريع تجارية. وفي ما يخص المحتجزين، أفرج النظام السياسي عن حوالى 3000 سجين اعتقلتهم القوى الأمنية في خلال التسعينيات. وأكد الناشطون في مجال حقوق الإنسان أن عددًا كبيرًا من السجناء الذين أُفرج عنهم كانوا متورطين في جرائم خطيرة، فيما كان معتقلون آخرون مسجونين منذ بداية التسعينيات.

36 حمادي، سهيلة، "علي يحيى عبد النور يطالب بالأحرى بعقد مؤتمر وطني حول السلام"، ليبيرتي، العدد 3946، 12 سبتمبر 2005، ص. 2.

37 مقابلات أجرتها المؤلفة مع أشخاص لم يُفصَح عن هويتهم.

في عام 2005، وبعد عقد اجتماعات متتالية مع مختلف الممثلين، اقترحت السلطات الوطنية خطة جديدة لنزع السلاح عن قوات الحرس البلدي و قوات الدفاع الذاتي بشكل جزئي. فدُفع أعضاء الحرس البلدي الذين يعانون من إصابات إلى التقاعد المبكر تحت ذريعة العجز عن أداء مهامهم. وأُعطي غير المصابين من جهتهم حق التقاعد بعد إتمام خمسة عشر عامًا من الخدمة. لكن لطالما بقيت حقوقهم الاجتماعية-الاقتصادية موضع تساؤل. وبالنسبة إلى قوات المقاومين أو الباتريوت، أمرت السلطات الوطنية بإعادة دمجهم في الجيش بسبب الحاجة إلى خبرتهم في محاربة الجماعات المسلحة الإسلامية التي كانت لا تزال ناشطة.[38]

4. يثاق السلم والمصالحة الوطنية: مبادرة تنازلية للمصالحة

في 2005، أي بعد مرور عامٍ على انتخاب الرئيس بوتفليقة للعهدة الثانية، أعلن عن نيته في بثّ روح جديدة في المصالحة الوطنية في الجزائر من أجل تعزيز السلام. وفي أغسطس من نفس السنة، أصدر مرسومًا يحتوي على "مسودة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"، والتي أقرها لاحقا استفتاءٌ أُجري في سبتمبر 2005. حيث حشدَ الرئيس الجديد كافة مؤسسات الدولة للتصويت إيجابًا على هذا المشروع، و الذي تمحور حول أربعة عناصر هي: العفو، والتعويضات المالية، والتعويضات لحالات الاختفاء القسري الناتجة عن العنف الذي مارسته القوات التابعة للدولة، وضرورة ترسيخ سياسة نسيان الماضي.

4.1. العفو

تم توسيع تدابير العفو العام الواردة في قانون الوئام المدني عبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ليشمل قطاعات أوسع، سواءا كانوا ينتمون إلى عناصر الجماعات المسلحة أو القوات الموالية للحكومة، أو القوى الأمنية. ولم يستثنِ نص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سوى الذين شاركوا في المجازر وعمليات الاغتصاب وعمليات التفجير في الأماكن العامة. كما دعا إلى إنهاء الإجراءات القضائية ضد الذين التمسوا اللجوء في الخارج والذين أُدينوا غيابيًا. وعلى غرار قانون الوئام المدني، كان العفو معممًا وما من معايير واضحة تشرح توزيع العفو الشامل و تفسر تدابير الإعفاء من العقاب. وعلاوةً على ذلك، لم يضع القانون الجديد للمصالحة حدودا زمنيةِ لهذا العفو، أكد أنّ الرئيس هو الشخص الوحيد المخوّل بإدراج تعديلات على بنود و نصوص الميثاق.

4.2. التعويضات

العنصر الثاني هو التعويضات، التي أصبحت أداةً راسخةً للعدالة الانتقالية والمصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع.[39] حيث يتمتع ضحايا العنف في السياقات الانتقالية بالحق في استعادة ممتلكاتهم وأيضًا في التوظيف. كما يتمتعون بالحق في إعادة التأهيل التي تشمل الخدمات الطبية والنفسية، ورد الاعتبار مثل النصب التذكارية، والاعتذارات العلنية، والإفصاح العلني الكامل عن المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الجناة.[40] في الجزائر، انحصر التعويض في تقديم التعويضات المالية فقط، كوسيلة من الحكومة من أجل طي صفحة الماضي المتنازَع عليه من دون الاعتراف بالضحايا أو الكشف عن حقيقة ما حدث من جرائم.

38 لم يتقاضَ "الوطنيون" أجرًا حتى عام 2014. وكجزءٍ من جدول أعمال التسريح الذي اقترحه بوتفليقة، تُرك العناصر الذين يعانون من الإصابات بسبب العنف من دون تعويض أو بطاقة تأمين. ودُمج الباقون في الجيش، واستفادوا منذ عام 2014 من راتب شهري لا يتجاوز 120 يورو. وبحسب رئيس الجمعية الوطنية للوطنيين طارق الشقروني، قُتل 4000 عنصر من الوطنيين، وأُصيب 14000 منهم، ويعيش 85000 مع عائلاتهم في ظروف اجتماعية-اقتصادية غير ملائمة.

39 أوديه كونتريراس-غاردونو، ديانا. 2018. التعويضات الجماعية: الاضطرابات والمعضلات بين التعويض الجماعي مع الحق الفردي في تلقي التعويض. المجلد 84. أنتويرب: إنترسنتيا.

40 باكلي-زيستل، سوزان وشايفر، ستيفاني. 2014. النصب التذكارية في الأزمنة الانتقالية. كامبريدج: إنترسنتيا؛ بيل، دنكان (المحرر). 2006. الذاكرة والصدمة والسياسة العالمية: تأملات في العلاقة بين الماضي والحاضر. بازينغستوك: بالغريف ماكميلان.

بينما تم الاعتراف بالحقوق المادية لما عرف بضحايا الإرهاب الذين تعرضوا للعنف من طرف الجماعات المسلحة خلال الحرب الأهلية، [41] بقي الأمن الاجتماعي-الاقتصادي لضحايا عنف الدولة موضوعًا مثيرًا للجدل. فقد كانت العديد من العائلات تعيش ظروف الفقر القاسية، و تفتقد المستندات الاساسية التي تثبت الحالة المدنية لضحاياهم، هل هم من المفقودين أو المقتولين. وكنتيجة لذلك، حُرمت هاته العائلات من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما فيها العمل و التمدرس. وبالتالي، جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من أجل الفصل في إثبات الحالة المدنية و توفير التعويض المادي لهؤلاء المتضررين. وقد شملت هاته البنود التعويضية حتى عائلاتٍ المقاتلين ضمن الجماعات المسلحة والذين قُتلوا في خلال الحرب، وكذا الأطفالً المولدين في معسكرات المتمردين، والسجناء السياسيين في التسعينيات.

أبدت عائلات الضحايا، سواء المتضررة من طرف القوات التابعة للدولة أو الجماعات المسلحة، اعتراضا شديدا على السياسات التوزيعية للدولة فيما يخص قضية التعويض. وزعم العديد أنّ هاته الأجندة التوزيعية مسيّسة و تفتقر إلى الشفافية، وانتفائيّة وعلاوةً على ذلك، يؤكد كثيرون أن التعويضات استُغلت كوسائل للانتقام من قبل الجهاز الأمني وحتى المتعاطفين السابقين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين يعملون كموظفين حكوميين في الدوائرالبروقراطية التابعة للدولة. وبالتالي، حُرم عدد كبير من عائلات الضحايا من حقوقهم.

4.3. حالات الاختفاء الناتج عن عنف الدولة

شكلت حالات الاختفاء القسري الناجم عن عنف الدولة ضغطا حقيقيا على الحكومة الجزائرية. ولهذا جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ليقدّم حلولًا موقتة لتفادي الانتقادات الدولية والوطنية. ففي عام 2005، أُوكلت إلى اللجنة الاستشارية الوطنية لحماية وترقية حقوق الإنسان مهمة تحديد عدد حالات الاختطاف القسري الناجم عن عنف الدولة. و قد أصدرت اللجنة تقريرًا أقر بوجود 6146 شخصًا مفقودًا بالإجمال. وفي عام 2006، بعد الاستفتاء على الميثاق، اتصلت السلطات المحلية بعائلات الضحايا لتسوية قضاياها. ثم أُجريت تحقيقات مختلفة عبر مصالح الدرك الوطني والمحاكم المحلية؛ حيث طلبت الجهات التابعة للدولة من أقارب الضحايا سرد ما حدث. في البداية، كان الاعتقاد السائد أنّ هدف هاته اللجان والتحقيقات هو كشف الحقيقة، ولكن تأكد فيما بعد أنّ الغاية الأساسية كانت منح التعويض للعائلات المتضررة شرط الموافقة على التوقيع على شهادة وفاة الضحية من دون البحث بشكل معمق في الحادثة. تنص أغلب شهادات الوقاة على إقرار من طرف السلطات الوطنية أنّ الضحية قد توفي "العشرية السوداء".

إذن بالنسبة إلى النظام السياسي، يتمثل الغاية المرجوة هي طي صفحة الماضي المثير للجدل من خلال تقديم التعويض، أكثر منه كشف الحقيقة. فقد قرّر أصحاب السلطة أن تشكيل لجنة لتقصي الحقيقة من شأنها أن تحرّك مشاعر الحقد القديمة. ردا على قرار الحكومة، رفضت بعض العائلات تحصيل القيمة المادية المقدمة لها لأنها شعرت أن الحكومة تسخر منها عبر تقديم مبلغ من المال مقابل نسيان ضحاياها. إلا أن النسبة الأعلى من العائلات المعنية قبلت بالتسوية لتغطية احتياجاتها الاجتماعية-الاقتصادية. ومع ذلك، ما زالت تصرّح أن التعويض لن يعوّض أبدًا عن معرفة الحقيقة: فالكرامة الانسانية و الحقوق الأساسية حسبها غير قابلة للتفاوض.

4.4. سياسات النسيان برعاية الدولة

أكد نظام ما بعد الحرب أن النسيان هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام؛ وقد نجح هذا النظام لحد ما في صناعة ثقافة من الصمت وبالتالي تغذية حالة النسيان الوطني التي ينبغي بموجبها أن ينسى الناس كراهيتهم السابقة لتعزيز عملية المصالحة وإنجاحها. وقد صرح بوتفليقة في أحد خطاباته مشيرا لضرورة نسيان الماضي قائلا: "لا يمكنكم أن تنسوا أحباءكم، لكن عليكم طي صفحة الماضي للعيش بسلام". و توافقا مع هاته السياسة، رفض نظام ما بعد الحرب تبني أيّ برامج رمزية لرد الاعتبار أو إحياء ذكرى الضحايا المتضررين من الحرب، مثل النصب التذكارية. حيث

41 المرسوم الرئاسي رقم 97-47 الصادر في 19 فبراير 1997.

اعتبرت السلطات الوطنية أنّ التعويض الرمزي يشكل وسيلة لتحريك مشاعر أليمة و سلبية قد تهدد الوحدة الوطنية. فـ"العشرية السوداء" هي ذكرى سيئة يجب أن تُمحى من تاريخ جزائر ما بعد الاستقلال. ولم يتخذ النظام سوى تدابير بسيطة تخدم أهدافه السياسية فحسب. فنظّم مثلًا مراسيم محلية لضحايا القوات الموالية للحكومة خلال الحملات الانتخابية. وحتى في الكتب المدرسية، نادرًا ما ترد ذكرى الحرب الأهلية؛ في حين تخصص مناهج دراسية موجهة لتمجيد مكانة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مسار المصالحة.

5. دور المجتمع المدني في عملية المصالحة

تشير منظمات المجتمع المدني في الجزائر أنّ المصالحة مسار متشعب و متعدد الابعاد يستلزم تغييرا عميقا ومستمرا في المؤسسات والمعتقدات والأفكار والمواقف التي سادت في المجتمع خلال الحرب. وتجري المصالحة على مستويين هما: المصالحة مع ما حدث في الماضي، والمصالحة مع الاختلافات الإيديولوجية أو التنوع الأيديولوجي الذي يميّزالمجتمع الجزائري. تعتبر المنظمات التحتية أو المجتمعية العفو غير المشروط وغياب المحاسبة والصمت القانوني بمثابة عوامل يمكنها تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب وتوسيع الشرخ وأزمة الثقة بين الدولة والمواطن، وهي ليست حلولًا مستدامة وليست ضمانا كافيا لتجنب العنف في المستقبل. نعم، قد يبقى اللجوء إلى حد أدنى من العفو مطلوبًا لإيقاف العنف. لكن لا يجوز الصفح عن الجناة و إعفائهم من العقاب إلا بعد الإفصاح عن الحقيقة وكشفها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن يشمل العفو الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان.

بالرغم من الاختلافات العميقة بين مقاربة كل من الدولة والمجتمع المدني في معالجة المصالحة، إلا أن تنظيمات التحتية و جمعيات الدفاع عن حقوق الضحايا رفضت الدخول في مواجهة مفتوحة مع السلطات الوطنية أو إحداث قطيعة مع المؤسسات الراعية للمصالحة. حيث تحاول هاته الأخيرة بدلًا من ذلك تحقيق التوازن بين المنافع المكتسبة من اتفاق السلام والحاجة الملحة إلى الاعتراف بحقوق الضحايا ومعالجتها. إذ تؤدي هذه الجمعيات دورًا تكميليًا محوريا في عملية المصالحة الوطنية في الجزائر. فهي لم تشارك في اتفاق السلام ولا في صياغة مسودة قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية. غير أنّ عملها أثّر بشكلٍ مباشرٍ في تصميم وهندسة المشروع الرئاسي نحو المصالحة.

فرغم القيود البيروقراطية، تعمل منظمات المجتمع المدني جاهدةً لتعزيز المصالحة عبر معالجة مختلف الأبعاد التي أهملتها السلطة عند صياغتها لمشروع المصالحة. فهي لا تنكر جهود السلطات الوطنية لتحقيق السلام وإيقاف العنف، و لكنها تسعى إلى إنشاء جدول أعمال شامل للمصالحة يغطي على نطاقٍ واسعٍ احتياجات مختلف الشرائح الضحياتية المتضررة من الحرب. فالصمت الرسمي أو الصمت الذاكراتي حسب هاته المنظمات لا يعتبر حلًا مستدامًا لمعالجة عنف الماضي،[42] كما أنّ اتفاق السلام المحقّق ومشروع المصالحة يبقيان مهددتان في ظل غياب أجندة تمنح الأولوية للكرامة الإنسانية لمختلف الضحايا. لذلك، طورت هذه المنظمات مبادراتٍ من أجل الدفاع عن احتياجات الضحايا ومناقشة الثغرات التي لم يسدّها نظام ما بعد الحرب.

5.1. نشاط المجتمع المدني خلال الحرب

خلال الحرب، ساهم المحامون والناشطون والصحافيون والأساتذة بشكل كبير في الدفاع عن حقوق مختلف الضحايا خلال الحرب الأهلية. وعلى الرغم من سيطرة النظام العسكري على وسائل الإعلام و صعوبة الوصول إلى المعلومات آنذاك، أبلت هذه المنظمات بلاءً حسنًا بشكلٍ نسبيٍ في توثيق العنف الذي حدث في التسعينيات. وفي الواقع، بدأت عدة منظمات من المجتمع المدني عملها حتى قبل الحصول على استمارة التسجيل القانوني من السلطات الوطنية. وانخرطت بنشاطٍ في الحملة المجتمعية الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الضحايا خلال هاته الخقبة الزمنية.

42 مثل: المنظمة الوطنية لضحايا الارهاب (ONVTA)؛ وتجمُّع عائلات المفقودين (Collectif des Familles de Disparus) (جمعية إنقاذ المفقودين SOS Disparus)؛ وجزائرنا: الجمعية الجزائرية للمساعدة النفسية والبحث والتطوير في علم النفس (SARP)؛ والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LAHHD)؛ ومؤسسة بوسبسي؛ والجمعيات الوطنية للسجناء السياسيين؛ والمشعل.

لا ننفي أن الطابع الاستبدادي و العنف السائد شكل عائقا كبيرا أمام نشاط هاته التنظيمات التحتية، ولكنها أظهرت مستوًى عالٍ من الالتزام بالدفاع عن حقوق الضحايا عبر المواظبة على نشاطها. وتمثلت إحدى مهامها الرئيسية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أرجاء البلاد. ولتحقيق هذه الغاية، استخدم الناشطون مواردهم الخاصة للتنقل بين القرى والمدن، فيما كانوا يجمعون البيانات ويسجلون الانتهاكات المرتكَبة. وركّزوا أيضًا على التوعية بشأن الانتهاكات الهائلة المرتكَبة في البلاد، ولا سيما في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، وفّروا المساعدة والدعم للمتضررين من النساء واليتامى والعائلات الفقيرة، مثل الخدمات النفسية والتدريب والتعليم والإسكان.

5.2. المجتمع المدني وعملية المصالحة

حتى عام 2006، اتسمت منظمات المجتمع المدني نسبيًا بالاستقطاب، والتي لا تنفصل في الواقع عن الانقسامات السياسية العميقة التي طبعت مرحلة الثمانينيات. لكن بعد الانتفاضات العربية، تعزّزت شبكات التعاون التعاون الأفقي بين هاته المنظمات. أدت الرغبة المشتركة في ترسيخ سياسة ذاكراتية قائمة على عقاب المسؤولين عن الانتهاكات والخروقات الانسانية ضد المدنيين إلى إنشاء توافُقٍ سمحَ بتكثيف مشاريع التعاون والتنسيق المشتركة، فأطلقت الجمعيات و المنظمات التحتية مبادرات متنوعة وقادت أنشطة مختلفة لتعزيز عملية المصالحة.

أ) توفير المساعدة للضحايا

تُواصل منظمات المجتمع المدني الاستجابة للاحتياجات النفسية للضحايا، و بشكل خاص الصدمة النفسية الناجمة عن تجربة العنف. هاته الصدمة التي تم تناقلها في العديد من الحالات من الأهالي إلى الأولاد.[43] في محاولة من أجل التشجيع على التسامح الاجتماعي والتماسك المجتمعي، يعمل الأطباء النفسانيين والأساتذة بشكل مكثف لإعادة التأهيل وإعادة الدمج المتضررين في المجتمع، سواءا تعلق الأمر بالضحايا أو المقاتلين الذين ألقوا سلاحهم و شاركوا سابقا في العمليات المسلحة مع الجماعات الاسلامية المسلحة.[44] حيث يقدّمون الخدمات الاستشارية للقطاعات الاجتماعية المتضررة من العنف ويبذلون جهودًا مستمرة في مكافحة وصمة العار لدى الأطفال الذين وُلدوا في معسكرات المتمردين.

إلى جانب المساعدة النفسية، تُكرّس منظمات المجتمع المدني وقتها لتوفير الخدمة الاجتماعية. حيث تتواصل مع عائلات الضحايا وتنسّق بشكل دوري مع السلطات المحلية في المجتمع الجزائري (البلديات وهيئات التعليم والصحة) التي تُعنى بحقوق الضحايا.[45] وبما أن معظم الضحايا أميون ويجهلون الإجراءات القانونية التي يجب اتباعها لضمان حقوقهم، يساهم الناشطون أيضا في توفير المشورة القانونية والإدارية المطلوبة: فيكتبون شكاوى الضحايا بدلًا عنهم، ويترجمون وثائقهم، حتى أنهم يساعدونهم في التواصل مع منظمات حقوق الإنسان الدولية.

ب) التوثيق

لعبت أنشطة التوثيق التي قادتها منظمات المجتمع المدني خلال التسعينيات دورا محوريا في ضمان الحقوق المالية للضحايا بعد الحرب. وفي الواقع، دفعت أعمال التوثيق بالحكومة إلى صياغة مسودة لحل ملفات الاختفاء القسري. ودُمجت هذه المسودة لاحقًا كمادة في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وعلى الرغم أنّ الحل الذي اقترحته الحكومة لم يكن مرضيًا بالنسبة للضحايا، لكنّ لا يمكن أن ننفي أنّ الجهود التي بذلتها منظمات حقوق الإنسان في توثيق

43 قرار، فاطمة. 2013. "الدعم النفسي الجماعي للمراهقين الذين وقعوا ضحايا الأعمال الإرهابية ويعانون من صعوبات في الدراسة". مجلة طب نفس الأطفال، 56 (1)، ص. 195-217؛ بلعروسي، لطيفة. 2010. "الإرهاب في الجزائر: بين العار والصدمة". مجلة الحوار، 190 (4)، ص. 107-116.

44 سعدوني، مسعودة. 2018. تأثير العنف الشديد والصدمات: حالة البيئة النفسية في الجزائر. الطبعات الجامعية الأوروبية؛ سعدوني، مسعودة 2021. "ضحايا المأساة الوطنية: الغفران والشفاء". عرض في الندوة الدولية عبر الإنترنت "ذكرى الحرب الأهلية، ورواية الضحايا، والمصالحة الوطنية في الجزائر". ماربورغ: مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط.

45 نورثي، جيسيكا عائشة. 2021. "المجتمع المدني والعدالة والذاكرة: الجمعيات والمصالحة في الجزائر". عرض في الندوة الدولية عبر الإنترنت "ذكرى الحرب الأهلية، ورواية الضحايا، والمصالحة الوطنية في الجزائر". ماربورغ: مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط.

الانتهاكات المرتكَبة أجبرت على الأقل نظام ما بعد الحرب على الاعتراف بهذه الجرائم. ولم تتوقف عملية التوثيق هاته مع انتهاء الحرب، بل تستمر الجمعيات في توثيق القضايا غير المعلنة: فتجمع صور الضحايا وتسجّل الشهادات من مختلف المناطق. الأكثر من ذلك، تحاول المنظمات والجمعيات مؤخرًا تطوير منصات رقمية جديدة للتوثيق والأرشفة، من أجل بلوغ عدد أكبر من الضحايا وتشجيع العائلات الأخرى على تسجيل قضاياها بشكل رسمي. ولقد دعمت مجموعة واسعة من المنظمات الدولية وجماعات الشتات في الخارج عملية الأرشفة الالكترونية هذه. فعلى سبيل المثال، كان موقع "ألجيريا واتش" (Algeria-Watch)، وهو موقع إلكتروني أنشأه الناشطون حقوقيون، ومن بينهم لاجئون هربوا من الحرب الأهلية، محوريًا في توثيق الفظائع والتجاوزات التي ارتكبتها مختلف الجهات.

يؤثّر إنشاء منصات التوثيق على وسائل التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية بشدة في عملية المصالحة، ويساعد الكثيرين من عائلات الضحايا في إيصال مطالبهم وأصواتهم والحصول على حقوقهم. فأصبحت هذه المنصات الرقمية فضاءات للتجمع وتبادل المعلومات، وأيضًا لتخليد ذكرى ضحاياهم. فهي لا تشكل مواقع أرشفة لأجيال المستقبل فحسب، بل أيضًا مساحات للذاكرة، وفضاءات لإنتاج المعرفة، وحيزًا للتفكير والنقاش. فتسمح للذين أُرغِموا على السكوت بإعلاء أصواتهم. كما تمارس الضغط على السلطات الوطنية للاعتراف بمعاناة الضحايا.

ت) التوعية

توفر منظمات المجتمع المدني مساحة آمنة يستطيع فيها الأشخاص، و بالتحديد الضحايا، العمل والانتقاد واقتراح أفكار جديدة وتبادُل الخبرات. وفيما لا تزال هذه الجمعيات تواجه عدة تحديات، فهي تحسّن الوعي المتعلق بحقوق الإنسان، وتوفر مجالاتٍ للنشاط و العمل ينخرط ويشارك فيها الأفراد الراغبون في الدفاع عن حقوق الضحايا. فينظمون الاجتماعات وحلقات النقاش والندوات حول مختلف المحاور أو المواضيع المتعلقة بعنف الماضي وعواقبه. هذه النشاطات المختلفة تساعد بشكل كبير أيضا على انتقال ذاكرة الحرب وتقليد النضال من أجل الضحايا وحقوق الانسان بين الأجيال المختلفة، إذ ترعى المنظمات بشكل دوري تدريب الأجيال الجديدة من خلال دورات تكوينية تسمح لهم بالاطلاع أكثر على تاريخهم وعلى ثقافة ومعايير تعزيز التماسك والثقة المجتمعية. فكل من جمعية إنقاذ المفقودين وجمعية المشعل لم تقتصرا فقط على تنظيم الاجتماعات ولكن ساهمتا أيضا في تنظيم مسيراتٍ واحتجاجاتٍ في الجزائر العاصمة ضد سياسات النسيان الحكومية.

د) إحياء الذكرى

تعتبر مؤسسة بوسبسي من الأمثلة النموذجية عن المنظمات الهادفة لتعزيز السلم عبر تعزيز ممارسات ذاكراتية ذات الصلة بالحرب الأهلية في الجزائر. محفوظ بوسبسي هو أحد مؤسسي طب النفس الجزائري وهو مؤلف لعدة أعمال وكتب ومقالات. كما كان رئيس الجمعية الجزائرية للطب النفسي، ونائب رئيس الجمعية الدولية للطب النفسي للأطفال والمراهقين، ومتعاونًا مع منظمة اليونيسف. وقد اتخذ موقفًا لدعم المجتمعات المحيطية و الشرائح المجتمعية المهمّشة مثل النساء، واغتيل في 15 يونيو 1993. بعد اغتياله، أسس أصدقاء بوسبسي وعائلته جمعيةً لإحياء ذكرى أفكاره وحياته، وهي لا تقوم فحسب على ضرورة تجريم الأعمال العنيفة المرتكَبة ضده بل إنها تستهدف أيضا ترسيخ أفكاره التي تدعو لرفض واستنكار كل العقائد التي تغذي التمييز والعنصرية والاستبداد. وتدير مؤسسة بوسبسي فعاليات ثقافية ومؤتمرات سنوية حول التحديات المجتمعية المختلفة مثل الإدمان على المخدرات أو الأمراض العقلية، كما ترعى نشر الأبحاث و المقالات ذات الصلة بهاته المواضيع. علاوة على ذلك، تقدّم المؤسسة ورش عمل وعلاجًا عائليًا لكافة ضحايا العنف الذين يأتون إلى مركزها في الجزائر العاصمة.[46]

46 نورثي، المرجع السابق.

باختصار، يمكننا أن نقول إن نشاط تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر يساهم في عملية المصالحة عبر ثلاث آليات هي:

- **التنسيق:** تُسهّل منظمات المجتمع المدني عملية تنفيذ المصالحة من خلال توفير قناة لإيصال مطالب الضحايا وعبر التنسيق مع مؤسسات الدولة والهيئات المحلية لضمان حقوق العائلات المتضررة.
- **ممارسة الضغط على مؤسسات الدولة:** يُنظَر إلى نشاط منظمات المجتمع المدني كقوة مضادة تمارس المزيد من الضغط على الدولة وتُجبر مؤسسات الدولة على الاعتراف بالعنف المُمارس ضد خلال الحرب الأهلية.
- **تشجيع السلوك غير العنيف:** تساهم الخدمات الاجتماعية والنفسية التي وفرتها مختلف الجمعيات والبنى التحتية في تخفيف المشاعر السلبية الناتجة عن سياسات الصمت و اللاعقاب التي كرسها نظام ما بعد الحرب في الجزائر. كما أنها تقوّي التضامن بين مختلف الضحايا وتشجع التسامح والسلوك السلمي.

الخاتمة

ليبيا والجزائر هما بلدان متجاوران يتشاركان بعض الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولطالما كان لهما تأثير متبادل على بعضهما البعض. ورغم الاختلافات القائمة بين الحرب في الجزائر والنزاع الليبي من ناحية الديناميات الخارجية والعوامل الإقليمية، ثمة أوجه شبه بينهما، لا سيما على صعيد انتشار المجموعات المتطرفة والجهادية. كما يرتبط كلا الحربين مباشرةً بالنزعة الاستبدادية التي سادت في البلدين منذ زمنٍ طويلٍ، حيث أدت إيرادات النفط دورًا بارزًا في الحفاظ على الأنظمة غير الديمقراطية والسياسات الفاسدة في كلا المجتمعين. لذلك، تقدّم عملية المصالحة في الجزائر مرجعية أساسية للخبراء والممارسين الذين يعملون في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ العدالة الانتقالية في ليبيا. و يمكن تلخيص الدروس المستفادة من التجربة الجزائرية فيمايلي:

اعتماد نهج التدرج، وتحديد السياق، وتصنيف الأولويات: هذه العوامل أساسية في تحديد نجاح المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع المفككة. يجب تصنيف الأهداف وتنظيمها وفقًا لأغراض عملية بناء سلام، لكن من المهم جدًا تكييف هذه الغايات حسب السياق الذي حصل فيه العنف. ويعني ذلك أنه يجب تصميم وهندسة المصالحة بناءً على فهم سياق العنف وبمشاركة مختلف الأطراف المعنية بما فيهم: الأحزاب السياسية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجهات المانحة الدولية، والأطراف المتحاربة. لجان تقصي الحقائق وفرض العقوبات وإحياء ذكرى المتضررين من العنف وإعطاء التعويضات، تشكل آليات مهمة جدًا في المصالحة، وتساهم في إحلال السلام المستدام. إلا أن تأثير هذه الآليات يختلف من حالة إلى أخرى، فهندسة مسار المصالحة في ليبيا على سبيل المثال يجب أن تكون قائمة على فهم عميق للسياق الاجتماعي-الاقتصادي المحيط وكذا جميع العوامل ذات الصلة بانتشار العنف منها: مسارات عسكرة المجتمع، والارتباطات الإقليمية مع الجهات الفاعلة الأجنبية، والاستقطابات السياسية.

العفو: أثبتت التجربة الجزائرية أنه من الصعب جدا معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الانسانية خلال الحرب في ظل وجود جهات فاعلة قوية متورطة في ممارسة العنف ضد المدنيين. فالعقاب في حالات مماثلة من الممكن أن يقود لإعاقة مسارالسلام واستغلال حالة الفوضى العامة من طرف الأطراف المستفيدة من حالات العنف: وينطبق هذا الأمرعلى الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. من دون شك أنّ العفو قد يساهم في تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، ولكنه في العديد من الحالات قد يكون عاملا محوريا لإنهاء دوامة العنف. فسياسات العفو العام في الجزائر ساعدت على عودة ما يقارب 9000 مسلح من الجماعات العنيفة إلى عائلاتهم. الأكثر من ذلك، أنهم ساهموا بشكل كبير في احتواء العنف عبر تقديم المعلومات اللازمة للمؤسسة العسكرية. فسياسات العفو كانت حافزا قويا دفع بالجماعات المسلحة للجلوس على طاولة المفاوضات، وأضعفَ الأطراف التي أصرت على مواصلة استخدام العنف، وحيّدَ الأطراف الخارجية الطامعة بالتدخل في الجزائر. لكن تجدر الإشارة أنّه في حالة الحاجة لإعلان العفو من أجل تعزيز مسار السلام، لا بد من صياغة هاته التدابير بعناية وبمساعدة المحامين والسياسيين و جميع الأطراف المتنازعة.

كما يجب أن تكون المدة الزمنية لإجراءات العفو محدودة، و لا تشمل الانتهاكات الإنسانية الجسيمة، الأمر الذي يسمح لاحقا بإرساء قاعدة القانون وتفادي العنف. إذ أثبتت التجربة الجزائرية أنّ تسييس تدابير العفو لخدمة الأهداف السياسية للنظام الحاكم من شأنه أن يؤثر سلبا على السلم الاجتماعي و يرسخ و يعمّم ثقافة الإفلات من العقاب وكذا السياسات الزبونية.

تسريح القوات غير النظامية الموالية للحكومة: تعتبر إعادة إدماج القوات غير النظامية الموالية للحكومة عمليةً معقدةً، لا سيما حين تكون هذه القوات متورطة في الحروب بالوكالة، وتتلقى تمويلًا من أطراف خارجية. في حالة الجزائر، كانت القوات الموالية للحكومة على درجة عالية من المركزية وتحت الرقابة المطلقة للمؤسسات الأمنية الدولاتية أي الجيش ووزارة الداخلية. لذا كانت احتمالات الانشقاق والانتفاض على أجهزة الدولة ضئيلة. فقد اعتمد مخططو سياسات المصالحة في الجزائر كثيرًا على قادة الجيش الإقليميين، الذين يمتلكون معرفة أكبر بكثير حول هذه القوات. أما في حالات خضوع هذه القوات لرعاية أطراف خارجية أو تحالفها مع جماعات المسلحة الإقليمية، تكون عملية نزع السلاح و إعادة الإدماج صعبة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، حين تكون هذه القوات مجزأة وقائمة إلى حدٍ كبيرٍ على أساس الصلات الإثنية والقبلية، يمكن أن تستغرق عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج وقتًا طويلًا حيث يحتاج المقيمون بعملية السلام إلى التفكير مليًا في هذه الروابط المجتمعية والإقليمية، ودرجة تأثيرها في أي مشروع يهدف إلى تحقيق المصالحة.

الأمن الاقتصادي والاجتماعي: إن توفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الضحايا في المراحل الأولى من المصالحة هو أمرٌ لا غنى عنه لتخفيف العنف وضمان نجاح عملية المصالحة. وبصرف النظر عن السياسات الريعية التي اتبعها الرئيس بوتفليقة، لا يمكن أن ننفي أن مخططات البناء الاقتصادي و الاجتماعي خلال عهدتيه الأولى والثانية كان لها الأثر الكبير في امتصاص النزعات العدائية الكامنة في المجتمع وتهدئتها. فضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشرائح المتضررة من العنف يساعد على تعزيز مسار المصالحة من خلال تخفيف الاستقطاب المجتمعي، وإضعاف الرغبة في الانتقام، وتهميش جميع العقائد والايديولوجيات التي تغذي الاحتقان المجتمعي و تساهم في اندلاع العنف.

مشاركة تنظيمات المجتمع المدني: كانت عملية المصالحة في الجزائر مغلقة ومركزية. ومع ذلك، نجحت منظمات المجتمع المدني في التأثير في خطط المصالحة عبر التنسيق وممارسة الضغط على الحكومة، ومن خلال التوثيق المستمر للانتهاكات المسجّلة خلال الحرب. لقد تعمّدت السلطة في الجزائر استبعاد الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان من العملية، واعتمدت مقاربة أمنية متمحورة حول المعطيات الأمنية مع إغفال العوامل البنيوية التي سمحت للعقائد المتشددة بالتنامي والهيمنة على المجتمع خلال التسعينيات. سمح هذا النهج الأمني البحت بتهدئة العنف، لكن النتيجة كانت قيام نظام لم يضع حقوق الإنسان ضمن أولوياته. إنّ المصالحة مشروع تشاركي يتطلّب تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية والإنسانية، و بناءا على ذلك فإن نجاح مسار المصالحة وضمان الأمن للأجيال المستقبلية يقتضي إدراج منظمات المجتمع المدني في هذا المسار.

المراجع

Arar, Fatima. 2013. “L’aide psychologique de groupe aux adolescents victimes d’actes terroristes et présentant des difficultés scolaires.” *Psychiatrie de l’Enfant* 56 (1), 195-217. https://doi.org/10.3917/psye.561.0195.

Bedjaoui, Youcef; Aroua, Abbas; and Ait-Larbi, Meziane. 1999. *An Inquiry into the Algerian Massacres*. Switzerland: Hoggar.

Belarouci, Latéfa. 2010. “Le terrorisme en Algérie: entre honte et trauma.” *Dialogue* 190 (4), 107-116. https://doi.org/10.3917/dia.190.0107.

Bell, Duncan (ed.). 2006. *Memory, Trauma and World Politics: Reflections on the Relationship between Past and the Present*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bouandel, Youcef. 2005. “Reforming the Algerian Electoral System.” *Journal of Modern African Studies* 43 (3), 393-415. https://doi.org/10.1017/S0022278X05001023.

Buckeley-Zistel, Susanne, and Shafer, Stephanie. 2014. *Memorials in Times of Transition*. Cambridge: Intersentia.

Comité Algérien des Militants Libres de la Dignité Humaine et des Droits de l’Homme. 1996. *Livre Blanc Sur La Répression En Algérie (1991-1995)*. Suisse: Hoggar.

Hammadi, Souhila “Ali Yahia Abdenour plaide plutôt pour une conférence nationale sur la paix”. 12 September 2005, *Liberté*, No. 3946.

Kalyvas, Stathis N. 1999. “Wanton and Senseless? The Logic of Massacres in Algeria.” *Rationality and Society* 11 (3), 243-285. https://doi.org/10.1177/104346399011003001.

Le Sueur, James D. 2010. *Between Terror and Democracy: Algeria 1989*. London: ZED Books.

Mellal, Nadia. 2005. “Il ne s’agit pas de remuer le couteau dans la plaie.” *Liberté*, 10 Septembre 2005.

Mundy, Jacob. 2015. *Imaginative Geographies of Algerian Violence*. California: Stanford University Press.

Northey, Jessica Ayesha. 2021. “Civil Society, Justice, and Memory: Associations and Reconciliation in Algeria.” Presentation at the International Webinar “Civil War Memory, Victims’ Narrative and National Reconciliation in Algeria.” Marburg: The Center for Near and Middle Eastern Studies.

Odier Contreras-Garduno, Diana. 2018. *Collective Reparations: Tensions and Dilemmas between Collective Reparation with the Individual Right to Recieve Reparation*. Vol. 84. Antwerp: Intersentia.

Sadouni, Messaouda. 2018. *Impact de la Violence Extrême et Traumatismes: Cas du Milieu psychiatrique en Algérie*. Editions Universitaires Européennes.

----------. 2021. “Victims of National Tragedy: Forgiveness and Healing.” Presentation at the International Webinar “Civil War Memory, Victims’ Narrative and National Reconciliation in Algeria.” Marburg: The Center for Near and Middle Eastern Studies.

Souaidia, Habib. 2001. *La sale guerre: Le témoignage d’un ancien officier des forces spéciales de l’armée algérienne*. Paris: La Découverte.

Yous, Nasreddine, and Mellah, Salima. 2012. *Qui a Tué à Bentalha: Algérie, Chronique d'un Massacre Annoncé*. Paris: Découverte.

Zeraoulia, Faouzia. 2020. "The Memory of the Civil War in Algeria: Lessons from the Past with Reference to the Algerian Hirak." *Contemporary Review of the Middle East* 7(1), 25–53. https://doi.org/10.1177/2347798919889781

----------. 2021. "National Reconciliation in Algeria from a Bottom-up Approach: Analysing Victims' Narratives." *Journal of North African Studies*. https://doi.org/10.1080/13629387.2021.1933955.

doi:10.2870/18763
ISBN:978-92-9466-216-3
QM-01-22-317-AR-N

تقرير مشروع بحثي
مارس 2022
2022/07

Publications Office
of the European Union